

ضريبة القيمة المضافة

القرار رقم (VD-2021-773)

ال الصادر في الدعوى رقم (V-2020-30629)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة
القيمة المضافة في مدينة الدمام

المفاتيح:

ضريبة القيمة المضافة - غرامة الضبط الميداني - عدم الاحتفاظ بالسجلات والفواتير - عدم حضور المدعي أو من يمثله في جلسة ثبت تبلغه بها دون عذر قبله الدائرة يوجب الفصل في الدعوى إن كانت مهيئة للفصل - رد الدعوى.

الملخص:

مطالبة المدعية بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن غرامة الضبط الميداني المتمثلة في عدم احتفاظها بالسجلات والفواتير الضريبية، وتحتاج إلغاءها - دلت النصوص النظامية على أن اللائحة تحدد المدة الالزمة لحفظ الفواتير الضريبية والدفاتر والسجلات والمستندات المحاسبية، ويعاقب بغرامة لا تزيد على (٥٠,٠٠٠) ريال كل من لم يتلزم بحفظها خلال تلك الفترة المنصوص عليها وتكون الغرامة عن كل فترة ضريبية ، وعلى أنه إذا لم يحضر المدعي في أي جلسة ثبت تبلغه بها في الموعد المحدد لنظرها ولم يتقدم بعذر قبله الدائرة، وجب عليها الفصل في الدعوى إن كانت مهيئة للفصل - ثبت للدائرة عدم احتفاظ المدعية بالسجلات والفواتير الضريبية - مؤدى ذلك: قبول الدعوى شكلاً لتقديمها خلال المدة النظامية - رد الدعوى موضوعاً - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة (٥٩) من الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادرة موجبة المرسوم الملكي الكريم رقم م/٥١ وتاريخ ٠٣/٠٧/١٤٣٨هـ.
- المادتان: (٤٠)، (٣٦) الفقرة (١) من نظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١١٣) وتاريخ ٢٠/١١/١٤٣٨هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآلـه وصحبه ومن والـه؛ وبعد:

في يوم الاثنين (١٩/٤/٢٠٢١هـ) الموافق (٩/٠٧/١٤٤٢هـ) اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات و المنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الدمام... وذلك للنظر في الدعوى المقامة من (...) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل حيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (٧-٢٩٦٣٠٢٠) بتاريخ ١٦/١١/٢٠٢١م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن ... هوية وطنية رقم (...) بصفتها مالكة محل ... سجل تجاري رقم (...) تقدمت بلائحة دعوى، تضمنت اعترافها على غرامة الضبط الميداني المتمثلة في عدم احتفاظها بالسجلات والفواتير الضريبية، بمبلغ وقدرة (٠٠٠١)، وتطلب إلغائها.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعي عليها أجابـت بأنه عندـ شخص ممثلـ الهيئة على موقع المدعي خلال فـترةـ الحـملـةـ المـيدـانـيـةـ وـسـؤـلـهـ عـنـ السـجـلـاتـ وـالـمـسـتـنـدـاتـ وـالـفـوـاتـيرـ الضـرـبـيـةـ أـفـادـ بـعـدـ الـاحـفـاظـ بـهـاـ،ـ وـاتـخـذـ فـيـ حـقـهـ أـحـكـامـ الـفـقـرـةـ الـأـوـلـىـ مـنـ المـادـةـ (٤٠ـ)ـ مـنـ نـظـامـ ضـرـبـيـةـ الـقـيـمـةـ الـمـضـافـةـ،ـ وـتـطـلـبـ رـدـ دـعـوىـ الـمـدـعـيـةـ.

وفي يوم الاثنين بتاريخ ١٩/٤/٢٠٢١م عقدت الدائرة جلسة لنظر الدعوى، طبقاً لإجراءات التقاضي المـرـئـيـ عنـ بـعـدـ وـلـمـ يـحـضـرـ المـدـعـيـ رغمـ تـبـلـغـ بـمـوـعـدـ هـذـهـ الـجـلـسـةـ وـطـرـيـقـةـ اـنـعـقـادـهـ وـلـمـ يـرـدـ مـنـهـ أـيـ عـذـرـ مـانـعـ مـنـ حـضـورـهـاـ،ـ فـيـ حـيـنـ حـضـرـ مـمـثـلـ المـدـعـيـ عـلـيـهـ ...ـ هـوـيـةـ وـطـنـيـةـ رقمـ (...)ـ وـبـمـوـاجـهـتـهـ بـذـلـكـ طـلـبـ السـيـرـ بـالـدـعـوىـ وـإـصـدـارـ الـقـرـارـ،ـ وـبـنـاءـ عـلـيـهـ رـفـعـتـ الدـائـرـةـ الـجـلـسـةـ لـالـمـدـاـوـلـةـ وـإـصـدـارـ الـقـرـارـ.

الأسباب:

بعد الاطلاع على أوراق الدعوى وبعد التدقيق، واستناداً لنظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (١١٣/٢) و تاريخ ١٤٣٨/١١/٢هـ و تعديلاته، وعلى اللائحة التنفيذية للنظام الصادرة بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (٣٨٣٩) و تاريخ ١٤٣٨/١٢/١٤هـ و تعديلاتها، وعلى قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي الكريم رقم (٢٦٤٠) و تاريخ ١٤٤١/١١/٢٠٢١هـ. وعلى الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول التعاون الخليجي، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل: لما كانت المدعية تهدف من دعواها إلى إلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل وذلك بشأن غرامة الضبط الميداني المتمثلة في عدم احتفاظه بالسجلات والفواتير الضريبية، بمبلغ وقدره (٠٠٠١)، وذلك استناداً على نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وحيث أن هذا النزاع يعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب المرسوم الملكي رقم (١١٣/٢) و تاريخ ١٤٣٨/١١/٢هـ،

وحيث أن النظر في مثل هذه الدعوى مشروطاً بالاعتراض عليه خلال (٣٠) يوماً من تاريخ الإخبار به وفق ما نصت عليه المادة (٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، وحيث أن الثابت أن المدعية تبلغت بالقرار في تاريخ ١١/٠٨/٢٠٢٠م، وقدم اعتراضه بتاريخ ١٦/١١/٢٠٢٠م، مما تكون معه الدعوى قدّمت خلال المدة النظامية المنصوص عليها، مسيرة أوضاعها الشكلية مما يتعين معه قبول الدعوى شكلاً.

من حيث الموضوع: فإنه بتأمل الدائرة في أوراق الدعوى وإجابة طرفيها بعد إمهالهما ما يكفي لإبداء وتقديم ما لديهما، ثبت للدائرة بأن المدعية تطالب بإلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل وذلك بشأن غرامة الضبط الميداني المتمثلة في عدم احتفاظه بالسجلات والفوائير الضريبية، بمبلغ وقدره (١٠,٠٠٠)، وحيث نصت المادة (٥٩) للاتفاقية الموحدة الضريبية القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على: «دون الإخلال بأي مدة أطول تنص عليها قوانين الدولة العضو، تحفظ الفوائير الضريبية والدفاتر والسجلات والمستندات المحاسبية لمدة لا تقل عن خمس سنوات من نهاية السنة التي تعود لها الفوائير الضريبية والدفاتر والسجلات، وتمتد هذه الفترة إلى خمسة عشرة سنة فيما يتعلق بحفظ الفوائير الضريبية والدفاتر والسجلات والمستندات العائدة للعقارات.»، وحيث نصت المادة (٣٦) من نظام ضريبة القيمة المضافة على أن : «تحدد اللائحة المدة اللازمة لحفظ الفوائير الضريبية والدفاتر والسجلات والمستندات المحاسبية.»، وحيث نصت الفقرة (١) من المادة (٤٥) من نظام ضريبة القيمة المضافة على: «يعاقب بغرامة لا تزيد على (٥٠,٠٠٠) خمسين ألف ريال كل من: ١- لم يتلزم بحفظ الفوائير الضريبية والدفاتر والسجلات والمستندات المحاسبية خلال الفترة المنصوص عليها في اللائحة، وتكون الغرامة عن كل فترة ضريبية.»، وحيث أن محضر الضبط الميداني المرفق من قبل المدعى عليها بتاريخ الزيارة ١٥/٠٦/٢٠٢٠م والموقّع من قبل ممثل المكلّف يفيد بعدم احتفاظ المدعية بالسجلات والفوائير الضريبية، وحيث أن المدعية أشارت إلى وجود الفوائير والمستندات دون تقديم ما يثبت ذلك، الأمر الذي يتعين معه رد دعوى المدعية.



القرار:

وبناءً على ما تقدم وعملاً بأحكام الاتفاقية الموحدة ونظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية وقواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية

قررت الدائرة بعد المداولة بالإجماع:

- رد الدعوى المقامة من ... هوية وطنية رقم (...) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل.
- صدر هذا القرار حضورياً بحق المدعى عليها وحضورياً اعتبارياً بحق المدعية، ويعتبر القرار نهائياً واجب النفاذ وفقاً لما نصت عليه المادة الثانية والأربعون من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

وصلَ الله وسَلَّمَ على نبِيِّنَا مُحَمَّدَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَبِّهِ أَجْمَعِينَ.

